

يبقى هدفنا الذي وصل إلى مفاوضات مباشرة -  
 أعلناً أننا سنعمل مع الأطراف للتوصل إلى إطار  
 دولي يفي بالاحتياجات السياسية للمعنيين  
 بالقضية. وفي رأينا أن إطاراً كهذا، آتياً تكن  
 الأسماء التي تطلق عليه، يجب أن يقود فوراً،  
 إلى التفاوض المباشرة، وألا يتمكن من فرض  
 إرادته على الأطراف المتفاوضة. وبالنسبة إلى  
 «لجنة المشاركة الفلسطينية» فإن الولايات  
 المتحدة تحدثت، في استمرار، عن ضرورة إشراك  
 الفلسطينيين في كل مراحل عملية السلام، لأن  
 مصلحة الشعب الفلسطيني في هذه العملية  
 رئيسية. (التهار، بيروت، ١٩٨٦/١/٢٨). وفي  
 ما بدا أنه توضيح لهذه النقطة، زفت وزارة  
 الخارجية الأمريكية أن تكون الولايات المتحدة  
 تسعى إلى اتفاق مع رئيس منظمة التحرير  
 الفلسطيني بشأن مستقبل المفاوضات (الوطن،  
 ١٩٨٦/٢/١). كذلك أكد وزير الخارجية جورج  
 شولتز نفسه، إحراز تقدم في المفاوضات، إنما  
 اعتبر أن المسائل الشار اليهما، القمبل  
 الفلسطيني والإطار الدولي، ما تزالان عالقتين.  
 وفيما يتعلق بالمعلومات «السليمة» التي تردت  
 حولهما، نفى شولتز أن تكون الأطراف المعنية  
 بها تراجعت عن مساعيها. لكنه استدرج: «علينا  
 أن ندرك أن الصعوبات كبيرة والتحديات صعبة،  
 ولكن جهودنا هامة وعلينا أن نستمر بها».  
 وأضاف أن المنطقة، بحاجة إلى الاستقرار أكثر  
 و [إلى] شعور بالتقدم، (المصدر نفسه،  
 ١٩٨٦/٢/٧)، وأن إدارة الرئيس رونالد ريغان  
 ستواصل العمل للتوصل إلى حل للنزاع العربي  
 - الإسرائيلي (التهار، ١٩٨٦/٢/٢٦).

#### شروط ، وشروط مضادة

بعد انتهاء محادثات مورفي مع كل من الملك  
 حسين وشعوعون بيرس، تواصلت المساعي  
 الأمريكية، في إطار ضغوط متعددة الشكل،  
 خاصة على الطرفين، الأردني والفلسطيني، من  
 أجل استكمال ما لم تنجح الظروف، تكاملاً لعدم  
 توفر عناصر رئيسية بعد. ولقد تحركت واشنطن،  
 على هذا الصعيد، على خطين: الأول يتجه إلى  
 الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. والثاني إلى

قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عبر الملك  
 حسين.

في ما يتعلق بالشوكة الأول، أعدت وزارة  
 الخارجية الأمريكية وثيقة أيدت فيها إجراء  
 انتخابات لرؤساء البلديات في الضفة الغربية  
 وقطاع غزة المحتلين (الوطن، ١٩٨٦/٢/٢).  
 وذكرت صحيفة «هاريس» الإسرائيلية  
 (١٩٨٦/٢/٢)، نقلاً عن مراسلها في واشنطن،  
 أن هذه الوثيقة تهدف إلى إقامة ما وصف بقيادة  
 فلسطينية سياسية جديدة، و«معدلة»، في  
 المناطق المحتلة، كوسيلة لمنع الصلاحيات لهذه  
 القيادة. ولهذا الغرض، قامت القنصلية  
 الأمريكية في القدس المحتلة بنشاطات غير عادية  
 مع العديد من الشخصيات الفلسطينية في  
 الضفة الغربية والقطاع. وقد عقد اجتماع، في  
 هذا الخصوص، في مقر القنصلية ضم عدداً من  
 هذه الشخصيات (الشرق الأوسط،  
 ١٩٨٦/٢/١٨). ومع أن «هاريس»،  
 (١٩٨٦/٢/٢) عزت الاجتماع، والاجتماعات  
 اللاحقة، إلى ضرورة ملحة لاستبدال الضباط  
 الإسرائيليين والموظفين العرب الذين يقومون  
 بتصرف شؤون البلديات في المناطق المحتلة، إلا  
 أن الشخصيات الفلسطينية التي تم التحدث  
 معها رفضت «الدخول في أي مفاوضات أو  
 مشاريع تتعلق بالحكم الذاتي الذي تخاطب له  
 إسرائيل» (الشرق الأوسط، ١٩٨٦/٢/١٨).  
 بموازاة ذلك، واصلت الإدارة الأمريكية  
 ضغوطها على قيادة م.ت.ف. من أجل تقديم  
 تنازلات نتيج لواشنطن تحقيق غايتها. وقيل، في  
 هذا الشأن، أن العاهل الأردني ينتظر «رداً  
 نهائياً» من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.،  
 ياسر عرفات، في ما يخص بقراري مجلس الأمن  
 الدولي ٢٤٢ و ٢٢٨. إلى ذلك، ذكرت انباء وجود  
 مسودة مشروع أمريكي، قبول أن واشنطن  
 عرضتها على منظمة التحرير الفلسطينية للدعوة  
 إلى عقد مؤتمر دولي خاص بتسوية أزمة الشرق  
 الأوسط تقترح المسودة تشكيل وفد أردني -  
 فلسطيني مشترك، برئاسة الأردن، على أن لا  
 يضم الجانب الفلسطيني، في الوفد أي أعضاء  
 من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أو أي مسؤولين